

أوجه تلاقي المنهجية الأخلاقية للبنوك الإسلامية والتنمية المستدامة

Convergences of the Ethical Approach of Islamic Banks and Sustainable Development

دويدي خديجة هاجر *

جامعة بومرداس-الجزائر

kh.douidi@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/09/20

تاريخ الإستلام: 2022/07/24

ملخص:

يعد مفهوم التنمية المستدامة مفهوما حديثا من حيث تكوينه الكلي، وقد اهتمت به الحكومات والدول على المستوى العالمي، لما له من أهمية بالغة بشأن الحياة على الأرض وخدمة الإنسانية. وبذلك يأتي مفهوم التنمية المستدامة كأحد المفاهيم الأكثر رقيا في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي ظل باحثا على مدار السنوات عن الجانب المالي والاقتصادي وإهمال الانشغالات الأخلاقية. في مقابل هذا كان ولازال الاقتصاد الإسلامي له نظرة مختلفة عن النظام الرأسمالي، لكن اليوم يلتقي هذين النظامين بتوجه النظام الرأسمالي نحو الرؤية الاقتصادية الإسلامية من حيث الاهتمام بالجوانب المختلفة للتنمية، وهو ما هو مجسد فيما يخص عمل البنوك عبر المنهجية الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي، الأمر الذي يمثل اشكالياتنا لهذه الورقة البحثية.

حيث يظهر أن الأسس الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي تدعم التنمية المستدامة من خلال تبني السلوك الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية للبنوك.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي، التنمية المستدامة، النظام الرأسمالي، الأخلاقيات.

تصنيف JEL: G21؛ Q01.

Abstract:

The concept of sustainable development is thus one of the most sophisticated concepts in the capitalist economic system, which has been a research for years on the financial and economic side and the neglect of moral preoccupations. On the other hand, the Islamic economy still had a different view of the capitalist system, but today these two systems meet the deviation of the capitalist system towards the Islamic economic vision in terms of attention to the various aspects of development, which is embodied in relation to the banks 'work through the ethical methodology of the Islamic economy. This represents our problematic research paper. It shows that the ethical foundations of Islamic economics in Islamic banks support sustainable development through the three aspects: economic, social and environmental.

Keywords: Islamic banks, Islamic economics, sustainable development, capitalist system, ethics.

Jel Classification Codes: G21; Q01.

* المؤلف المراسل.

اهتم الاقتصاد الرأسمالي منذ بداياته الأولى وانشغل بالربح والمصلحة الخاصة التي تم تقديسها من قبل مناصري نظرية Adam Smith لما يسمى باليد الخفية. وظل النظام الرأسمالي سائرا مواجهها للعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية التي كانت تساهم مرة عن أخرى في تغيير مبادئ هذا النظام. في مقابل ذلك كانت ولا زالت مبادئ الاقتصاد التي جاء بها الدين الإسلامي تمارس من قبل المسلمين بشكل فردي، أين كانت معظم الدول الإسلامية تحت الاستعمار زمن بروز الاقتصاد الحديث، وبعد استقلالها اعتمدت الكثير منها النظام الاشتراكي كنظام لاقتصادياتها، والذي كان قريبا من المفاهيم الإسلامية برعاية الفرد دون الإخلال بمسؤوليته تجاه الجماعة، ولكن النظام الاقتصادي الاشتراكي بآء بالفشل جراء تحيزه الكبير للجماعة، ومع الظروف السياسية وما سايره من حروب وتطور بعض الدول وسيطرتها على الريادة للدول، أضى النظام الرأسمالي هو النظام الأول للدول في ظل تحول الدول الاشتراكية إلى الاقتصاد الموجه.

ولكن مع الأزمات الاقتصادية منذ بداية النظام الرأسمالي إلى الآن، ظهرت مفاهيم جديدة تقوم على أسس أكثر صحة، وذلك عملا على النهوض بالجوانب الكاملة للتنمية من اقتصادية واجتماعية وبيئية للاقتصاد وهو ما عرف بمفهوم التنمية المستدامة.

وفي ظل وجود هذين النظامين، لوحظ مؤخرا ميولات النظام الرأسمالي لقبول المبادئ الإسلامية في ظل إيجاد حلول للأزمة العالمية 2008 فيما يخص قوانينه في تحديد عمل البنوك ونشاطاتها، بعد أن أحدثت هذه الأزمة خسائر جسيمة وتعدت للعديد من الدول بعدما أصابت الولايات المتحدة الأمريكية أولا، وصارت مشكلة عملاقة لاسترجاع الاقتصاديات الدولية المتأثرة توازنها. وعليه كانت اشكاليتنا لهذه الورقة البحثية لفهم نقاط التلاقي بين النظام الرأسمالي والنظام الاقتصادي الإسلامي فيما يخص عمل البنوك كما يلي:

كيف تخدم المنهجية الأخلاقية للبنوك في الاقتصاد الإسلامي التنمية المستدامة؟.

وعليه ستكون الفرضية الرئيسية كما يلي:

❖ تخدم المنهجية الأخلاقية للبنوك في الاقتصاد الإسلامي التنمية المستدامة من خلال جوانبها الثلاث الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

ومنه تكون الفرضيات الفرعية كما يلي :

- تخدم المنهجية الأخلاقية للبنوك في الاقتصاد الإسلامي التنمية المستدامة من خلال الجانب الاقتصادي ؛
 - تخدم المنهجية الأخلاقية للبنوك في الاقتصاد الإسلامي التنمية المستدامة من خلال الجانب الاجتماعي ؛
 - تخدم المنهجية الأخلاقية للبنوك في الاقتصاد الإسلامي التنمية المستدامة من خلال الجانب البيئي.
- ❖ أهمية البحث : تنبع أهمية البحث من أهمية متغيراته، أين تمثل اليوم التنمية المستدامة أحد أهم الانشغالات على المستويات الدولية والحكومية. كما تلعب البنوك دورا مهما لدعم هذه التنمية وتقويضها أيضا، في حين للقواعد الاقتصادية الإسلامية مكانة مهمة مؤخرا بعد ما أنتجت الأزمة المالية.
- ❖ أهداف البحث : يهدف البحث لتسليط الضوء على علاقة تقارب منطق النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي على حد سواء من خلال مفهوم التنمية المستدامة، حيث يعد هذا البحث تأسيسا تاريخيا لتقارب وجهات النظر بين النظامين، والذي يعد قاعدة للانطلاق منها لأبحاث مستقبلية.

❖ **منهج البحث :** اعتمدنا في هذا البحث عن المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال قراءة في الأدبيات النظرية والدراسات العلمية، وكذا استخدمنا المنهج التاريخي، حيث يعد البحث تحليلًا لسلسلة الأحداث التي مر بها بها النظام الرأسمالي، وكذا تطور الأنظمة الاقتصادية الإسلامية، للخلوص لشرح تفصيلي لعلاقة الأسس المنهجية الأخلاقية للبنوك في الاقتصاد الإسلامي بالتنمية المستدامة كمفهوم عالمي.

1. الإطار المفاهيمي

1.1. مفهوم التنمية المستدامة

1.1.1. التنمية المستدامة كتوجه أخلاقي للنظام الرأسمالي

نقوم فيها الجزء من البحث بالتطرق لنشأة النظام الرأسمالي منذ عهد الرومان وعلو تمجيد العقلانية واقتصاد السوق الحر، وصولاً لبروز مفهوم التنمية المستدامة وعدد من المفاهيم المتعلقة بها كما يلي :

1.1.1.1. سيادة الكنيسة وسيطرتها :

ساد في الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع الميلادي الديانة المسيحية، والتي انقسمت إلى وحدات مستقلة عرفت بإسم "الإقطاعية" فيما بعد (ذكرى، 1965، صفحة 15)، وقد أدخلت المسيحية تغييراً في مجال الأخلاق، فكانت تقيّماتها على أساس الوجدان لا العقل (محمد، 1998، صفحة 123).

1.1.1.2. الحضارة الإسلامية :

تجدد الإشارة إلى أنه قد تزامن مع فترة بعد الـ 600 م ظهور الحضارة الإسلامية، بسطوع نجم النبي محمد عليه الصلاة والسلام، وقد وصلت هذه الحضارة مستويات عليا من التقدم قبل أن تتراجع حوالي عام 1600 م، حيث حرص الدين الإسلامي على تقنين حياة البشر واحترام حياتهم، وتأتي من خلاله دراسة الأخلاق والأخلاقيات مبدعة إذ أن القرآن والسنة النبوية والقواعد الفقهية المشتقة عنهما قد رفعت من شأن الأخلاق والأخلاقيات، كون الإسلام قد اهتم بإتمام الأخلاق وفضائلها، حيث يقول الرسول عليه السلام : "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"، أين ترتقي مكانة الأخلاقيات في الإسلام إلى مستوى الغاية وليس الوسيلة (مصطفى، 2004، صفحة 7)، وحيث لا ترى هذه الحضارة أي تناقض بين الأخلاقيات والربح، عكس الرأسمالية التي نفت في بداياتها أي علاقة للأخلاقيات بالربح.

1.1.1.3. حركة التنوير

استمرت سيطرة الكنيسة على المجتمع الغربي وصولاً إلى عصر النهضة الأوروبية في القرن الـ 16. أين ظهر استبداد رجال الدين في الكنيسة وانتشر الفساد والانحلال الأخلاقي بينهم، فترعزت الثقة بالدين السماوي، وبذلك برزت حركة الإصلاح الديني التي عملت على القضاء على سيطرة الكنيسة، وتم من خلالها تحطيم الصلة القوية بين الدين والأخلاق على يد فلاسفة ومفكري العصر (محمد، 1998، صفحة 124). وقد علم القرن الـ 17 ببناء وتشديد الجديد، مع حركة الإصلاح التي عرفت بحركة "التنوير"، المرادفة لعبارة "عصر العقلانية" (بن منصور و جلطي، 2011، صفحة 7). وقد أتى فكر Emmanuel Kant (1724 – 1804) الفيلسوف الألماني ثورة على المذاهب الأخلاقية في عصره (Charpateau، 2010، صفحة 3)، حيث بدأت معه نظرة جديدة يكون فيها "الواجب" دعامة للأخلاق كلها.

1.1.2. الاقتصاد الحديث

ولد إنكار التنوير للأفكار الدينية في العلوم الاجتماعية محاولة لتفسير السلوك الفردي والاجتماعي على غرار مبادئ الفيزياء النيوتونية، وتم تفسير وظائف البشر تفسيراً آلياً في العلوم الاجتماعية (بن منصور و جلطي، 2011، صفحة 7). وهنا

تري المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية والتي من أشهر روادها : Ricardo و Malthus و A. Smith، أن الشؤون الاقتصادية شأنها شأن عامة الأشياء الطبيعية الموجودة في الكون محكومة بقوانين طبيعية (ساسية..، 2008، صفحة 5). وتستقي المدرسة الكلاسيكية شعارها هذا خاصة من أعمال A. Smith، حيث يقول : ما إن سعى كل واحد إلى تحقيق مصلحته الخاصة، فإنه من شأن "اليد الخفية" لقوى السوق أن تعمل من خلال الضبط الذي تولده المنافسة على تعزيز مصلحة المجتمع كله، ومنه ابتعدت الأنظار في الاقتصاد عن النوايا الأخلاقية والالتزامات الاجتماعية للأفراد، وتوجهت الرؤى للنتائج "غير المقصودة"، حيث يظهر مفهوم "الإنسان الاقتصادي الرشيد" الذي أصبح محور علم الاقتصاد الحديث، والذي مصلحته الذاتية هي المنبع الذي تصدر عنها أفعاله (بن منصور و جلطي، 2011، صفحة 9.8).

1.1.3.1. النظام الاشتراكي

في مقابل ذلك، جاءت الاشتراكية بقيادة أشهر روادها Karl Marx للدفاع عن حقوق الإنسان وكذلك حياة العامل في المؤسسة. وقد مثلت الماركسية رد فعل قوي على تيار الرأسمالية (نجم، 2006، صفحة 45).

1.1.3.1. المطالبة بتدخل الدولة

أدت فترة الكساد الاقتصادي عقب الحرب العالمية الأولى وإتباعها بانهييار بورصة نيويورك في عام 1921 – 1923 - لإحداث تغييرات مجتمعية واسعة عملت على ظهور أخلاقيات مجتمعية بدل الفردية، وعلى إثرها جاءت مناهج جديدة كنظرية Keynes التي تنادي بتدخل الحكومة لكبح وضبط الطلب.

1.1.3.2. بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

وفي فترة ال 50 نما مفهوم جديد مهتم بالانشغالات الاجتماعية على يد Howard Bowen والذي عرف بالمسؤولية الأخلاقية لرجال الأعمال (Acquier و Gond، 2005، صفحة 3)، وقد عملت الأسباب الأخلاقية على تطويره بشكل سريع (إضافة لأسباب فلسفية وعملية... الخ)، وأصبحت فترة سنوات ال 50 وال 60 المرحلة الأولى لتأطير هذا المفهوم (El Malki، 2010، صفحة 232). غير أن هذا المفهوم قد تم هجره لأسباب متعددة سنوات السبعينات. خاصة بعد دخول الرأسمالية في أزمة، وظهر إلى الوجود "الرأسمالية الجديدة"، التي هاجمت النظرية الكينزية (ساسية..، 2008، صفحة 7.6). وكان قد أعلن أشهر روادها M. Friedman (1970) بأن الدور الحصري للمؤسسة كعامل اقتصادي، هو ما يجعل مسؤوليتها الاجتماعية متمحورة حول قدرتها على تعبئة الموارد للحصول على أرباح باحترام قواعد لعبة المنافسة الحرة والمفتوحة، حيث السوق هي الحكم الأفضل على الأداء (Asquin و Marion، 2005، صفحة 4).

1.1.3.3. إدماج الاعتبارات الأخلاقية في الرأسمالية

يلاحظ بأنه لم يتم الإعتراف بنظام أخلاقيات الأعمال أكاديميا ليس إلا في سنوات ال 70 مروراً إلى سنوات ال 80، ومنه تطورت أخلاقيات الأعمال فعلياً خلال هذه الفترة، وكان ذلك بمشاركة من الفلاسفة واستخدام نظريات ورؤى أخلاقية جديدة، جعلتها أكثر وضوحاً (Keramidas & al، 2010، p. 4). وقد دخل مفهوم تسيير المسؤولية الاجتماعية في مجموعة مناقشات متكررة ومستمرة حول مكانة المؤسسة في المجتمع، وأين تستعيد المؤسسة "جاذبيتها" صولاً إلى منتصف سنوات ال 80، بمشاركة في امتصاص البطالة لإثبات مواطنها التي منها تعززت أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة (Dejean & Gond، 2004، p. 11).

1.1.3.4. تبلور مفهوم التنمية المستدامة

يعد ظهور المسؤولية الاجتماعية في أوروبا أمرا أكثر حداثة نسبيا بالنسبة لما له في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توجد اختلافات جوهرية بين المفهوم الأمريكي والمفهوم الأوروبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، إذ أن الأول هو نتيجة اعتبارات أخلاقية ودينية، بينما يأتي الثاني سياسيا أكثر، أين يدخل في المساهمة في التنمية المستدامة (Dohou-Renaud, 2009, p. 29). ولقد سمحت المقاربة الأوروبية للمسؤولية الاجتماعية بإرجاع مفهوم التنمية المستدامة أكثر عمليا بالنسبة للمؤسسات، حيث ينتمي المفهوم لمستويين مختلفين، فيأتي مفهوم التنمية المستدامة داخل إطار كلي (اقتصاد كلي)، أين تستفهم المؤسسات عن الهدف من أعمالها، وتزويدها بالمبادئ التي تنظم أنشطتها الاقتصادية، بينما تتمثل المسؤولية الاجتماعية في طرق استجابة المؤسسات لتساؤلات مجتمعية على مستوى جزئي (اقتصاد جزئي) (Dohou & Berland, 2007, p. 7).

لقد تم إهمال مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حتى سنوات الـ 90، حيث مثل هذا المفهوم موضوع شغف متزايد، إذ أصبحت المسؤولية الاجتماعية في إطار تقرير (1987) G. H. Brundtland ومؤتمر قمة الأرض في (1992) Rio، وسيلة نشر داعمة لمسألة التنمية المستدامة داخل المؤسسات (Rubinstein, 2008, p. 2). واكتسح بذلك اليوم تيار التنمية المستدامة العالم، فهي فرض تدريجيا كهدف جماعي لنشاط المؤسسات. فقد شهدت السنوات الأخيرة منشورات كثيرة التريد لتقارير مكرسة للبيئة والتنمية المستدامة (Dejean & Gond, 2004, p. 9).

1.1.4. أعمدة التنمية المستدامة:

يستند مفهوم التنمية المستدامة عادة على ثلاث ركائز هي: اقتصادية، اجتماعية وبيئية، حيث يجب على المؤسسة ضمان التوازن بين هذه الأبعاد الثلاثة: العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة وكفاءة الاقتصاد (De Bry, 2005, p. 4)، وهو ما يمثل الـ "3P" (الأقطاب الثلاثة المترابطة للتنمية المستدامة للإنسانية): الناس (people)، الكوكب (planet)، الربح (profi) (Eugène, 2005, p. 127). فتقع التنمية المستدامة بذلك ضمن إطار تقارب ثلاثة عناصر مختلفة: اقتصادية واجتماعية وبيئية؛ تقاطع هذه الأبعاد الثلاثة هو الشرط الضروري للمفهوم، لا يكفي وجود بعضين إذ يغير غياب أحد الأبعاد طبيعة التنمية المنفذة، فعند تقاطع الجانب الاجتماعي بالبيئي، لا تصبح التنمية مستدامة ولكن صالحة للعيش، ويتم ذلك من خلال احترام البيئة، ويؤخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي والمجتمعي الذي يناسبها؛ وعندما يتقاطع الجانب الاقتصادي والبيئي، تصبح التنمية قابلة للحياة، أي أنه يجب احترام البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي؛ وعندما يتقاطع الجانب الاجتماعي والاقتصادي تعطي التنمية نتائج عادلة، حيث تضمن نمو اقتصاديا يحترم الظروف الاجتماعية الملزمة للمجتمع الحالي (Leininger-Frézal, 2009, p. 256).

وتحقيقا للتنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، فإن هذا يعني نهوضها بمسؤوليتها الاجتماعية، أين يجب أن تقوم بتقدير آثار أفعالها المتعددة إلى الجماعات المحيطة بها، إذ لا بد لها أن تهتم بما يمكن أن يترتب على تصرفاتها من آثار ضارة للغير، فعليا أن تتصرف بوصفها مؤسسة "حاملة لصفة المواطنة"، أي على أساس احترام القواعد التي وضعها المجتمع، وهو ما يجعلها مؤسسة حريصة بشدة على صيانة الانسجام والتضامن الاجتماعيين، كما أنها كائن يهتم بكافة ذوي الحقوق وليس بشخص واحد (صاحب الأسهم)، فهي ترفض أن تحقق الربح ويخسر المجتمع، أما فيما يخص البيئة الطبيعية فإنها تهتم بما يمكن أن يترتب على نشاطاتها الإنتاجية من آثار في التوازنات البيئية حتى تتأكد الأجيال الحالية من أنها ستترك للأجيال القادمة أرضا صالحة للعيش (فرنسوا، 2004، صفحة 112).

1.2. مفهوم البنوك الإسلامية

1.2.1. تعريف البنوك الإسلامية :

قدمت العديد من التعاريف في البنوك الإسلامية ونعرض بعضها كما يلي :

- ❖ مؤسسة بنكية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا(سامي،، 2011، صفحة 253) ؛
 - ❖ هو مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والبنكية وجذب الموارد النقدية، وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الأحكام الشرعية الإسلامية(العسالي، و سويس، 2015، صفحة 351) ؛
 - ❖ هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنميتها وإتاحة الفرص المواتية لها للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام(الموسوي، و عبد،، 2011، صفحة 56) ؛
 - ❖ هو مؤسسة مالية بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع إسلامي متكامل وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي(عبد،، 2018، صفحة 8).
- وبناء على ما جاء أعلاه من تعاريف، فإن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية-اقتصادية تعمل وفق الشريعة الإسلامية بعدم التعامل بالربا ويتمثل نشاطها في جمع الودائع لتوظيفها في مشاريع واستثمارات تعود بالفائدة على البنك وعلى المجتمع ككل.

1.2.2. نشأة البنوك الإسلامية

نشأت البنوك الإسلامية منذ عهد النبوة، حيث اهتم النبي محمد صلى الله عليه وسلم بوضع الضوابط والأسس الاستثمارية والتي يمكن الانطلاق منها، فحث على العمل والتجارة وتحرير الاستثمار من سبل الربا، وقد كان الصحابي الزبير بن العوام (رضي الله عنه) يأخذ من الناس أمانات ويشغل بها، ويعتبرها قرضاً حسناً حتى يكون ضمن لسداد حقهم. وقد نشطت البنوك التجارية بعد الثورة الصناعية، وأعربت غالبية كبيرة من علماء المسلمين عن تحفظات جدية للتعامل مع هذا النموذج من الوساطة المالية، بسبب اعتمادها على آلية سعر الفائدة، ودعوا إلى تطوير آليات بديلة لأداء وظيفة الوساطة المالية في المجتمعات الإسلامية(الموسوي، و صبري، 2016، صفحة 236). غير أن التجربة الجدية بدأت في مصر في مدينة ميت غمر حيث أقيم مشروع مصارف الادخار المحلي، واستمر نشاطه من عام 1936-1967، وهو أول مشروع لنظام البنوك بلا فوائد، وفي مصر أيضاً أنشئ بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 كهيئة لتقديم الخدمات البنكية بلا فوائد ربوية، وظهر بنك فيصل الإسلامي عام 1977 بمصر، وتأسس نفس البنك بذات السنة في السودان، وقد أنشأت ماليزيا صناديق الادخار بلا فائدة، وصدر لديها قانون العمل البنكي الإسلامي عام 1983، وتأسس أول بنك إسلامي باسم بنك إسلام ماليزيا برهاد، وفي عام 1975 أنشأ بنك دبي الإسلامي في الإمارات، وهو يعد أول تجربة متكاملة للبنوك الإسلامية، وتأسس بيت التمويل الكويتي بموجب القانون المرقم 72 لسنة 1977، وتأسس في الأردن البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار بموجب القانون المؤقت رقم 13 لسنة 1978 كبنك متخصص بالتعامل البنكي من دون ربا، وقد احتل المرتبة الثالثة عام 1999 بين البنوك العاملة في الأردن وبلغت موجوداته 732 مليون دينار أردني، وتأسس بيت البركة التركي للتمويل بتركيا عام 1985، وتأسس لديها أيضا بنك فيصل الإسلامي، وبنك الأوقاف الكويتي- التركي عام 1989 استنادا إلى قانون بيوت التمويل الخاصة التركي المرقم 7506 في 1983 ؛ وعلى المستوى الدولي أنشأ أيضا البنك الإسلامي للتنمية بجدة في المملكة العربية

السعودية سنة 1975 وبرأس مال من دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وظهر الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عام 1977 بمكة المكرمة كجهاز لدعم الروابط بين البنوك الإسلامية، وتوثيق أواصر التعاون بينهما والتنسيق بين أنشطتها وتأكيد طابعها الإسلامي، وعمل على نشر فكرة البنوك الإسلامية، كما أن البنوك الإسلامية غزت السوق البنكية في دول غير إسلامية، كما هو الحال عليه في بريطانيا، حيث تأسس أول بنك إسلامي عام 2004 تحت اسم بنك بريطانيا الإسلامي، وكذا الحال في الدنمارك والبنك الإسلامي الدولي في لوكسمبورغ وفي الولايات المتحدة الأمريكية كبنك البركة - تكساس، وقد كان التطور الأبرز على صعيد التعامل الغربي مع البنوك والشركات المالية الإسلامية في 1999 عندما طرحت "داوا جونز اند كومباني" ومقرها نيويورك مؤشرا جديدا للأسهم الدولية، أطلقت عليه اسم داوا جونز اسلاميك ماركت اندكس، كما أعلنت الحكومة الباكستانية عن قرار يقضي بتعميم التحول الكامل نحو النظام البنكي الإسلامي، وإلزام جميع المؤسسات الخاصة بالتمويل والشركات المالية بالامتناع عن المعاملات الربوية، ولقد صدر هذا القرار سنة 2001، وقام بنك نوريابا بنك BSC التابع لبنك UBS وهو من أكبر البنوك السويسرية بفتح فرع له في البحرين في 2009 يتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (صالح، 2012، صفحة 298). وبعدها انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم وحتى الغربية منها، حيث بلغ عددها 25 بنكا في نهاية السبعينات، وارتفع إلى 100 بنك في نهاية عقد الثمانينات، واستمرت وتيرة التوسع والانتشار إلى أن وصل عددها وعدد المؤسسات المالية الإسلامية عام 1996 إلى 192 بنكا ومؤسسة تمويلية موزعة على 34 دولة (الموسوي و جواد، 2009، صفحة 100).

وقد بلغ معدل نمو الخدمات البنكية الإسلامية ما يقارب 16 % في السنوات 2006 إلى 2012، وعلى الرغم من أن حجم الخدمات البنكية الإسلامية لا يزال صغيرا مقارنة مع صناعة الخدمات البنكية التقليدية (حيث يمثل التمويل الإسلامي ما يقرب 1.6 % من إجمالي الأصول المالية العالمية)، ويصل عدد المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات البنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نحو 600 مؤسسة موزعة في 75 دولة في مختلف أنحاء العالم، ووفقا لتقرير صادر عن شركة Ernst & Young، تكون موجودات البنوك الإسلامية أكثر من 1.7 تريليون دولار بحلول 2014، ما يشير إلى معدل نمو سنوي قدره 17.6 % على مدى السنوات الأربع الماضية، ومن المتوقع أن تتجاوز 3.4 تريليون دولار في 2018 في الولايات المتحدة الأمريكية (الموسوي، و صبري، 2016، صفحة 236).

2. نتائج البحث في خدمة المنهجية الأخلاقية للبنوك في الاقتصاد الإسلامي للتنمية المستدامة :

2.1.1. منطق وفلسفة البنوك الإسلامية :

إن المال في نظر الإسلام وسيلة لرفاهية الإنسان، فالمال هو مال الله، والإنسان مستخلف فيه كجزء من الاستخلاف الإلهي للإنسان في الأرض لإعمارها بما يحقق له السعادة. ويدعو القرآن لعبادة الله، ويدين عبادة المال، بمعنى أن عبودية المال تلهي البشر عن عبادتهم لله، فالإسلام لا يعزز تجميع الثروة دون النظر في الطرق التي تم تحصيلها منها والتي يجب أن تكون شرعيا محللة، وقد وضع طرقا لاكتساب المال إذا تجاوزها الإنسان أو انحرف عنها لم يكن المال شرعيا ولا يملكه الفرد : إن مبدأ تحریم الربا في الإسلام قائم على أن المال لا يولد المال، وإنما ينمو بفعل استثماره وزيادة العمل عليه، والإسلام يجعل اليد العليا التي تعطي أفضل من اليد التي تمتد لتأخذ، وبهذا المال يستطيع الإنسان أن يمد المجتمع بأحسن المشاريع وأفضل المؤسسات، ويستطيع أن يحقق ويشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تؤكد عليها الشريعة الإسلامية، والتي تشدد أيضا على عدم احتكار المال أو كثره (..والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب أليم.. (سورة التوبة الآية 34))، بل توجيهه لخدمة المجتمع وهو ما يمكن اعتباره صيغة من صيغ إخراج زكاة الأموال : حيث

أن فلسفة البنوك الإسلامية هي تطبيق للشريعة الإسلامية في المعاملات الاقتصادية والمالية والبنكية، فهي لا تعمل بالفائدة البنكية لا أخذًا ولا عطاءً، كما لا تتعامل بالسلع المحرمة شرعاً، ولديها رسالة لتعزيز أواصر الترابط والتراحم وتحقيق التكافل والتضامن بين أبناء المجتمع، كمبدأ الغنم بالغرم أي أن المال لا يكون غانماً إلا إذا تحمل صاحبه المخاطر المتعلقة باستثمار هذا المال؛ حيث تعمل البنوك الإسلامية على جمع المدخرات واستثمارها طبقاً للأحكام الشرعية والمشاركة في تحمل مخاطرها من ربح أو خسارة بدل علاقة دائن ومدين كما هو الحال في البنوك التقليدية؛ بالإضافة لأهمية المال في التنمية الاقتصادية وتوجيه المدخرات إلى مجالات تخدم هذه التنمية، فهناك دور مهم للمال على الصعيد الاجتماعي أيضاً، حيث ركزت البنوك الإسلامية في أنظمتها على تضمين البعد الاجتماعي والإنساني للمعاملات المالية والاستثمارية، وذلك من خلال أجهزة القرض الحسن وتمويل السكن وكفالة اليتيم كجزء من رسالة هذه البنوك في تحقيق مجتمع التكافل والتضامن الاجتماعي والزكاة والعديد من أنظمة التكافل الاجتماعي والإنساني، وهذا الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية يحتم على البنوك الإسلامية الاستثمار في المشاريع التي تخلق فرص عمل جديدة وترفع مستوى المعيشة لغالبية الفقراء، وتنعكس إيجابياً على رفاهية المجتمع واستقراره، ويؤكد الإسلام على حفظ كرامة الإنسان وتقديره وإبعاده عن استغلال المادة، ويعتبر الجانب الاجتماعي من الجوانب الرئيسية التي يبني عليها النظام الاقتصادي الإسلامي والذي تشكل فيه البنوك الإسلامية جزءاً أساسياً؛ وتتمثل القاعدة الفلسفية للبنوك الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية والإحسان، وتدعو مفاهيمها للاهتمام بالذين لا يملكون الوسائل التي تمكنهم من استغلال الفرص الاقتصادية حولهم، بسبب ذلك تتضمن البنوك الإسلامية تلك الجوانب الاجتماعية في عملياتها إلى جانب البنوك الاعتيادية (الكريم، 2008، صفحة 182، 183).

2.1.2. دور البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات :

2.1.2.1. الأنظمة الاقتصادية والأزمات العالمية ونشاط البنوك

لقد عانت الاقتصاديات الدولية من منهجية النظم الاقتصادية من اشتراكية ورأسمالية، حيث قامت المؤسسات والهيئات في النظام الاشتراكي بحل محل الفرد وتولت الدولة كل نشاط، وحرمت الفرد من كل ملك، كما حرية التصرف، في حين عانت الرأسمالية من تجمع الاحتكارات والاتحادات ضد الفرد، ومنه تلاقت الاشتراكية والرأسمالية في تجاهل الفرد والتحكم به بطرق مختلفة (المحسن، 2009، صفحة 33)؛ في حين جاء النظام الإسلامي ليعلي الصورة التعاونية بين الفرد والمجتمع وحتى الأجيال المستقبلية من خلال الحفاظ على البيئة.

فبعد أحادية القطب الريادي للاقتصاديات بأحادية النظام الرأسمالي، ومع توجه الكثير من الدول الاشتراكية نحو الاقتصاد الموجه، ظل ولا زال النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي يعرض الاقتصاد لأزمات مالية لم يوجد لها حل من خلال هذا النظام، وتتمثل هذه الأزمات في: أزمة البطالة؛ أزمة التضخم؛ أزمة الكساد؛ أزمة الديون الحادة؛ وأهم الأزمات التي نتجت عن هذا النظام الاحتكاري هو أزمة تخلف التنمية في الدول النامية؛ وذلك بداية بما حصل في بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية التي ولدت أزمة 1929، حيث ظل النظام الرأسمالي تحت وطأة الأزمات بخضوعه للتطور الدوري من الانتعاش للركود عبر الأزمات ثم من الركود إلى الانتعاش، ثم جاءت أزمة 1974 بسبب الإفراط في الإنتاج، وتداخلت معها أزمات عديدة مثل أزمة 1967 في ألمانيا، وأصبحت إيطاليا وفرنسا واليابان في الفترة 1969 – 1971 ضمن مدار الأزمات الجزئية، وقد كشفت الأزمة الدورية المعاصرة 2008 عن طبيعة مركبة، فقد تشابكت منذ السبعينات مع أزمات أخرى مثل أزمة النظام النقدي الدولي وأزمة الطاقة والخامات وأزمة المديونية الخارجية أو أزمة الغذاء وأزمة البيئة ... والتي شكلت أزمات هيكلية استغرقت وقتاً طويلاً حتى الآن من غير أن تصل إلى نهايتها، كما حدثت افلاسات ضخمة في عالم

البضاعة والمال والتجارة وصاحبها ظاهرة البطالة التي اتخذت أبعادا هائلة (محمد، 2009، صفحة 65، 66). وقد أسهمت البنوك الربوية بشكل كبير في خلق الأزمات واستمرارها وذلك للأسباب التالية (أحمد، 2005، صفحة 23):

- ❖ قيام البنوك التقليدية الربوية عمدا بالإسراف أو التقتير في تهيئة وسائل التداول النقدي وهذا يؤدي بشكل مستمر إلى ارتفاع الأسعار؛
- ❖ لا تقوم البنوك التقليدية الربوية إلا بتمويل المشروعات ذات الربحية العالية والمضمونة بغض النظر عما إذا كانت هذه المشاريع تؤدي إلى ضياع فرص عمل كثيرة؛
- ❖ غالبا ما تحجم البنوك الربوية عن الإقراض، وتقوم برفع سعر الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث دورات اقتصادية متعاقبة تكون نتيجتها الكساد المستمر؛
- ❖ غالبا ما ترهق البنوك التقليدية الربوية العالم كاهل الدول النامية بالديون الثقيلة والتي تجعلها دائما تسير في ركابها، ولا تستطيع حتى تسديد الفوائد المستحقة عليها، إضافة إلى عدم كفاءة الدول النامية في استخدام هذه الموارد المتحققة من هذه القروض في مشاريع نافعة للمجتمع.

2.1.2.2. الأزمة العالمية 2008 انحراف أخلاقي لنشاط البنوك

مثلت الأزمة العالمية 2008 أزمة سوء إدارة مالية ناجمة من النزعة إلى توسيع رقعة الأسواق المالية، إذ لم يكن التوسع ضمن الضوابط المنطقية مع الأخذ بالاعتبار الآثار المترتبة على انعكاسات قانون تناقض الغلة (محمد، 2009، صفحة 66). وعليه، أسرفت المؤسسات المالية بسبب الجشع في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، ومع هذا التوسع في الإصدار زاد عدد المدينين، وزاد حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن سداد الدين، وعليه زادت أحجام المديونية وهو ما يطلق عليه اسم الرافعة المالية (نسبة الإقراض إلى رأس مال البنك)؛ وبما أن بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية لا تخضع لرقابة البنك المركزي في احترام النسب المحددة للإقراض، فقد توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها، حيث لا تهتم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك بالمخاطر المتأنية عن هذا الإقراض، ولكن اهتمت بتحقيق الأرباح قصيرة الأجل، التي يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة التي أصبحت سخية لمسيري البنوك، ومما ساهم في الأزمة أيضا هو اختراع المشتقات المالية، وكذلك الإقراض مرة ثانية لأصحاب الرهون العقارية ما إن ارتفعت أسعار عقاراتهم وهو ما يسمى بالرهون الأقل جودة (Subprime) لأنها رهونات من الدرجة الثانية وتزيد من المخاطر في حال انخفاض سعر العقار، في مقابلها قامت البنوك بإصدار سندات وأوراق مالية بمقابل تلك الضمانات، وهو ما أطلق عليه عملية "التوريق" (Securitization)، حيث لم يكتفي البنك بالإقراض الأولي بضمان العقارات ولكن أصدر موجة ثانية بضمان هذه الرهون العقارية، باستخدام نفس العقار ضمن محفظة أخرى أكبر للإقراض للمؤسسات المالية الأخرى، واستمرت العملية في موجة بعد موجة، كما انعكست على بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي (بسبب العولمة)؛ وبضعف النظام المالي الأمريكي ولد هذا أزمة ثقة من قبل الأفراد، والمتعاملين الاقتصاديين، أصبحت شركات التأمين في مأزق نظير تأمينها على تلك القروض المعدومة، وأحس المواطن الأمريكي الذي كان يربط ودائعه في البنوك بالخطر، فبدأ بفك ودائعه من البنوك، وبذلك قلت السيولة لدى البنوك، ومنه قل الإقراض للمشاريع التنموية في البلد، وبدأت تسريحات الموظفين من البنوك والشركات التي تشترك معها في نشاطاتها (المطارنة والصافي، 2009، الصفحات 7-12).

2.1.2.3. البنوك الإسلامية كاتجاه لحل الأزمة المالية العالمية 2008

إن حصر الاقتصاد الإسلامي في البنوك الإسلامية يعد مفهوما خاطئا، إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن حركة البنوك الإسلامية تمثل أهم وأكبر انجازات الاقتصاد الإسلامي، ويرجع ذلك لثلاثة أسباب رئيسية (سامي، 2011، صفحة 135):

- ❖ تمثل البنوك عصب النشاط الاقتصادي عالميا والمتحكم في مساراته وتوجهاته ؛
- ❖ استطاعت البنوك الإسلامية أن تكون نموذجا مفيدا للاقتصاديات المحلية ؛
- ❖ تعتبر البنوك الإسلامية تقريبا النموذج الوحيد من بين نماذج الاقتصاد الإسلامي الذي وجد طريقه للتطبيق والذي تمتع بدرجة كبيرة من الاعتراف خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

حينما تلاعبت النفس البشرية بالمقررين خلال الأزمة المالية العالمية 2008 وعملت على تشجيع الجشع والابتعاد عن الأخلاق والمعاملات في نطاق المنطق، وتخطت الدول المتأثرة بشدة فيها، حيث بعدت الحلول، جاءت البنوك الإسلامية لتقدم أفضل المناهج ذات الأسس الأخلاقية بالتأكيد على (العبيدي و صبر، 2013، صفحة 184، 185):

- ❖ اجتناب الربا (الفائدة) : حيث تنشط البنوك التي تتبع منهج الاقتصاد الإسلامي وفق أسس وقواعد الشرع الإسلامي، الذي يحرم التعامل بالربا حسب الآية القرآنية الكريمة : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مِثْلِ هَذَا الَّذِي كُنتُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ (سورة البقرة، الآية 278) ؛**

- ❖ اجتناب الغرر : ويعني الغرر لغويا تعريض المرء للهلكة، واصطلاحا في الشرع هو كل بيع مجهول العاقبة، أين يدخل الفرد في معاملة وهو يجهل عاقبتها في الثمن أو الجهالة في المنتج نفسها التي يشتريها أو في صفات المنتج ؛

- ❖ اجتناب الميسر : أي اجتناب مراهنة الفرد ماله أو جزء من ثروته، قد يحقق المبلغ المخاطره مبالغ ضخمة من المال أو يخسره ويبدده، وذلك وفقا للآية الكريمة : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخِصْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَلْسَابُ وَالْأَلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلٍ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُمْ لَعَلَّكُمْ تَكُونُونَ (سورة المائدة، الآية 90) ؛**

- ❖ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية : وهنا تحاول البنوك وفق المنهج الإسلامي تصحيح وظيفة رأس المال كخادم لمصالح المجتمع وليس سيدا يتحكم فيه، وبمعنى آخر الحد من شراسة رأس المال بأسلوب علمي ومحاولة ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

ولعبت بذلك البنوك وفق المنهجية الأخلاقية الإسلامية دورا كبيرا في التصدي للأزمة المالية هذه، التي أعادت للبنوك الإسلامية لمعناها. فزاد الإقبال عليها، ولم يقتصر إنشاؤها على الدول العربية فقط بل تعداها ليشمل مختلف أنحاء العالم بما فيها أمريكا وأوروبا، حيث تم إدخال كثير من أنشطة البنوك الإسلامية ضمن أعمال البنوك التقليدية من خلال فتح نوافذ وأقسام للخدمات البنكية الإسلامية، بل حتى تم تأسيس بنوك إسلامية منفصلة، حيث بادرت بعض مراكز الأبحاث والجامعات في أوروبا وأمريكا بإنشاء أقسام بحث ودراسات للاقتصاد الإسلامي وقواعد الصيرفة الإسلامية مثل جامعة هارفارد والسوربون وأكسفورد وبيرمينجهام (العبيدي و صبر، 2013، صفحة 183).

3. تحليل ومناقشة

لقد حث الإسلام على الإنفاق النامي وفق المبدأ الأخلاقي الذي اتخذته القرآن الكريم ليفصح عن الغاية المثلى من ذلك الأسلوب وهي الاتصاف بالبر، وتوجيه العبادات بشكلها المعنوي وليس المادي، فقد حث في القرآن الكريم على مراعاة الآخرين ماديا وفق منهجية أولويات تحقق التكافل، بشرط أن يتناغم الجانب المادي مع الجانب المعنوي فتكون نية الفرد جزءا من عمله، ويكون الإنفاق على أساس تحقيق هذا الجانب الأخلاقي في الاقتصاد الإسلامي، وقد اتجه الوعظ صوب نبذ الحالات

التي لا تتلاءم مع الهدف الأخلاقي في الاقتصاد الإسلامي، وهنا كان الطرح ترغيبيا أيضا، فقد اتجه القرآن الكريم للوسطية وعدم الميل للبخل أو التبذير، لما في ذلك من معنى تكافلي (الاسدي و عبد الحسن، 2019، صفحة 344).

وعليه، وبالرجوع لمفهوم التنمية المستدامة، والتي تعتمد على الركائز الثلاث: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي تحقق على مستوى المؤسسات باعتماد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛ نجد أن منهجية البنوك التي تقوم على أسس ومبادئ وأهداف الاقتصاد الإسلامي هي في حد ذاتها ثلاث: اقتصادي واجتماعي وبيئي.

❖ اختبار الفرضية الفرعية الأولى :

ارتبط الاقتصاد الإسلامي بتعاليم الدين الإسلامي في العقيدة والشريعة، ولذلك فإننا دائما ندرس الاقتصاد الإسلامي من خلال تعاليم هذا الدين من حلال أو حرام والتي في أساسها تدعو لسلامة الفرد وتطويره على كل الأوجه، بذلك فإن الدين الإسلامي لم يترك جانب من جوانب الحياة الإنسانية إلا وتم تناولها، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الإسلامي اليوم يظهر قدرته المتميزة خلال الأزمات الاقتصادية والمالية الحالية. حيث رأينا قدرته على المساهمة في تفادي الأزمات المالية، حيث أن مبادئه قد صياغتها على أساس تفادي أخطاء الانحرافات التي يقع فيها الإنسان متى قرر أن يحيد عن الحق، وهو الأمر الذي أثبتته الأزمة المالية 2008، حيث تعلم العالم الرأسمالي الذي تملكه الجشع وحب المال والكسب السريع - أن الطريق التي يسير إليها ليست الطريقة الصحيحة، وكان عليه أن يعود من جديد لما جاء به الاقتصاد الإسلامي، في تسيير البنوك ومعاملاتها، فالإقتصاد الإسلامي مبني على كسب المال دون الإخلال بالقواعد العامة للحياة، أي دون أن يضر بأي جانب آخر للتنمية حيث إحدى القواعد الإسلامية هي أن لا ضرر ولا ضرار.

والدين الإسلامي يدعم الفرد لكسب المال، حيث يرى أن اليد العليا خير من اليد السفلى، وهو الذي يعتبر دعوة صريحة لكسب المال، ومنه امتلاك القوة الاقتصادية والمالية، وذلك لتحقيق مبادئ الإسلام ونشرها (حفظ كرامة الفرد، اعلاء الحق، تحقيق العدالة، ...) بسبب القدرة على الإنفاق، حيث يقول عليه الصلاة والسلام فيما يرويه عنه سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه " وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها حتى ما تجعل في في امرأتك "، وهنا نجد أن الاقتصاد الإسلامي يحث وبشكل كبير على كسب المال ويدعمه، بجعل كل عمل بل وأبسطه له مقابل لدى الله. كما قد حرم الاقتصاد الإسلامي الغش في المعاملات والبيع بالخيار، كما نهى عن اكتناز الذهب والفضة وغيرها من الوسائل النقدية، وهذا كله حتى يدعم التداول النقدي الذي هو ضروري لانعاش الاقتصاد، حيث يعمل حبس المال على تعطيل وظيفته الأساسية وهو تطوير سبل الاستثمار والازدهار الاقتصادي، ومنه تغذية المجتمع بما يلزمه من ضروريات.

وبالعودة للبنوك الإسلامية ومنهجية تداولها للأموال المودعة فيها، نجد أن هذه البنوك في سياستها لا تتاجر بالمال، ولكنها تقوم على تداوله من خلال عمليات الاستثمار التي هي عماد التنمية الاقتصادية، وبذلك فقد تنوعت الصيغ المصرفية الإسلامية من مضاربة ومشاركة واستزراع... إلخ، كلها تعتمد على العمل الذي له مقابل اقتصادي عيني. في مقابل هذا نجد أن التنمية المستدامة تدعو للنهوض بالجانب الاقتصادي للتنمية، وهو الأمر الذي يدعونا لقبول الفرضية الفرعية الأولى القائلة ب: تخدم المنهجية الأخلاقية للبنوك في الاقتصاد الإسلامي التنمية المستدامة من خلال الجانب الاقتصادي :

❖ اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

مثلما يدعو النشاط الاقتصادي الإسلامي للنفع المادي في البنوك من خلال توظيف الأموال المستودعة بشكل يزيد في الجانب المالي الاقتصادي ويدعمه، فإنه لا يعتمد فقط في إستراتيجيته للمعاملات على هذا الجانب فقط فحرمة المتاجرة بالأموال هي في حد ذاتها منفعة اجتماعية بئنة، كما أن النظام الإسلامي في البنوك يعتمد على استثمار هذه الأموال

اقتصاديا وفي مشاريع اقتصادية تخدم المجتمع وتعود عليه بالفائدة، وهو الأمر الذي ميز البنوك الإسلامية وأدائها المتميز وقت الأزمات، إذ تنبذ الشريعة الإسلامية الجشع وملاحقة المال كهدف، والذي كان أساسا في حصول الأزمات الاقتصادية والمالية والتي هزت النظام الرأسمالي على مدار السنوات. ولقد جعلت الشريعة الإسلامية للبنوك هدفا تحتيا لاحقا بشكل مباشر لهدفها المالي والاقتصادي وهو عدم المتاجرة في المال بتحريم الربا، ولكن استثماره بشكل لا يمس بمصالح الفرد ولا يضر به بأي شكل كان، بل ويعود على الفرد والمجتمع بالنفع التام، فنجد المعاملات البنكية الإسلامية تعمل على سلامة التعامل مع المتعاملين (الصدق، الإتقان، عدم الغش، الابتعاد عن الغرر ..) والحفاظ على أموالهم وتوظيفها من خلال صيغ تدعم حياة الفرد والنهوض بالتكافل الاجتماعي بشتى أنواعه (من مشاركة وتكافل وزكاة ...)، ودعم أفراد المجتمع من خلال أجهزة القرض الحسن وتمويل السكن وكفالة اليتيم ...إلخ.

فالهدف الأعلى للشريعة الإسلامية هو إعمار الأرض وتأهيلها للعيش الإنساني، والحفاظ على استمرارية هذا العيش على هذه الأرض. وهو نفس هدف التنمية المستدامة الذي تبحث فيه من خلال ضمان حياة الإنسان الآن والأجيال المستقبلية، فبعد أن شردت أسس التنمية سابقا في النظام الرأسمالي عن المعاني الأخلاقية وإعلائها للمفاهيم الربحية البحتة بالاعتماد على المنافسة الاحتكارية والأنانية، تتجه اليوم لمفاهيم في روحها إسلامية بحتة مثل التعاون والتكافل لصالح البشرية، أين سبق النظام الإسلامي الأنظمة المستحدثة في الاقتصاد الحديث في المفاهيم التي تبحث في صلاح الحياة على الكوكب.

ومنه ومما سبق، فإنه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية القائلة بـ: تخدم المنهجية الأخلاقية للبنوك في الاقتصاد الإسلامي التنمية المستدامة من خلال الجانب الاجتماعي :

❖ اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تراعي البنوك الإسلامية حيثيات الشريعة الإسلامية في مبادئها وأسسها وتعاليمها، وهنا نجد أن الشريعة الإسلامية قد نهت الفرد الذي يمثل عصب الاقتصاد في الإسلام وتوجيهه نحو الحفاظ على البيئة من خلال عدد من القواعد والمبادئ، فلطالما نهت الشريعة الإسلامية عن التبذير والإسراف ودعت للاستخدام المعتدل للموارد، كما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم أنه قال: "كلوا واشربوا وتصدقوا في غيرم خيلة ولا سرف فين الله يحب أن يرى أثر نعمته على عباده"، حيث أن الغلو في هذا التبذير والإسراف سيؤديان لا محالة إلى هلاك الموارد مهما كانت نسبة توافرها.

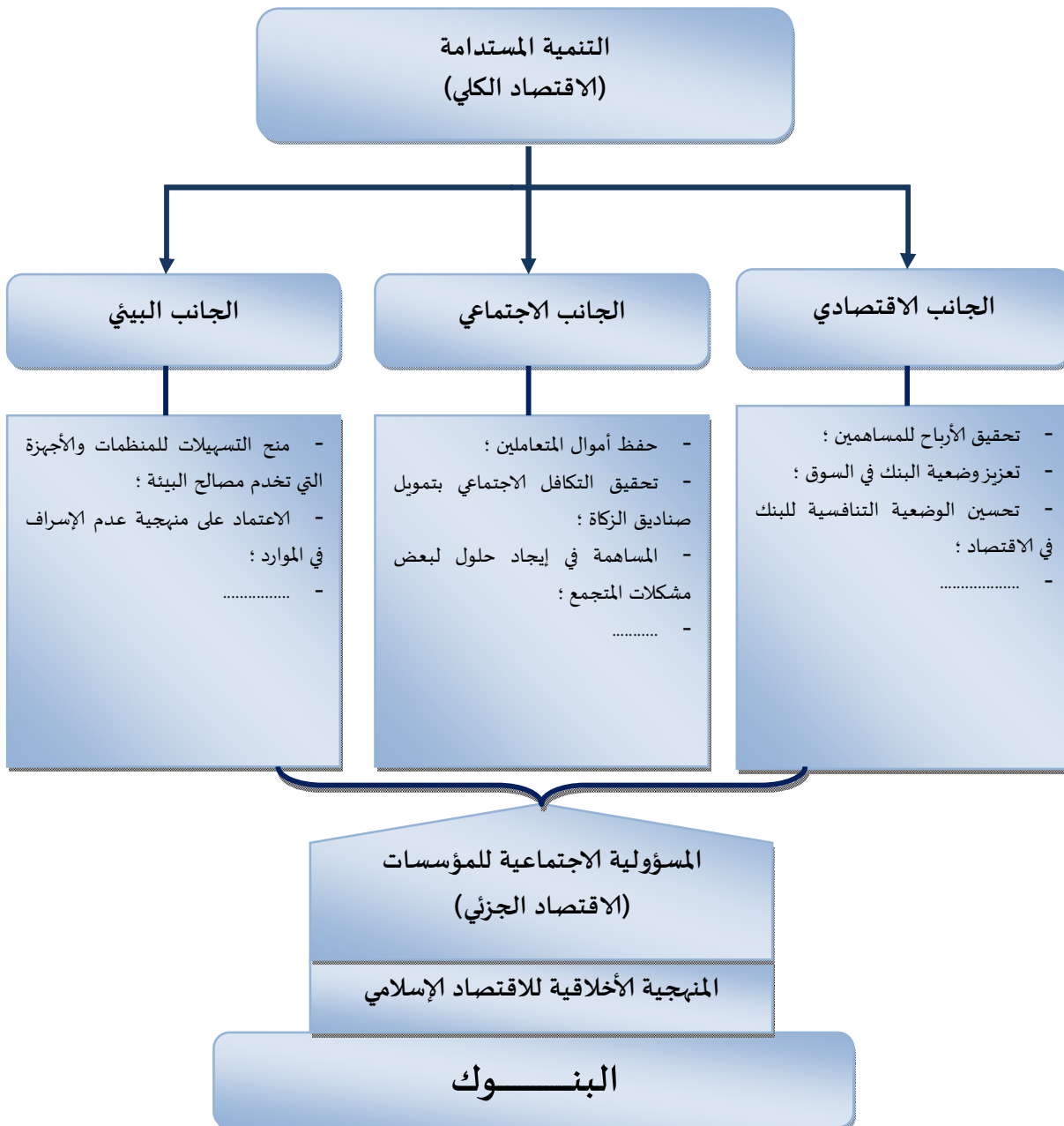
وهو الأمر الذي تدعوله اليوم التنمية المستدامة في النظام الرأسمالي بعد الأزمات التي تعرضت لها الكرة الأرضية (من فقد للموارد الطبيعية وانتشار الغازات الدفيئة وتخريب طبقة الأوزون ...إلخ)، أين تبحث التنمية المستدامة اليوم في دعم الجانب البيئي وتعزيز فكرة الاهتمام به وإيلاء الأهمية له في الأذهان. في المقابل يجد المتأمل للشريعة الإسلامية أنها تشدد على كل ما يخدم صلاح الفرد والمجتمع والمحيط ككل، حيث من خلال عمل البنوك يمكن لها أن تدعم في روح تعاليمها كل ما يخدم مصالح البيئة من تدعيم وتسهيل للمنظمات والأجهزة التي تخدم البيئة وتعزز سلامتها، وتحارب كل أنواع التبذير والإسراف.

ومنه فإنه يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة القائلة بـ: تخدم المنهجية الأخلاقية للبنوك في الاقتصاد الإسلامي التنمية المستدامة من خلال الجانب البيئي.

❖ اختبار الفرضية الرئيسية :

لقد برهنت البنوك الإسلامية بمنهجيتها الأخلاقية على قوتها في التصدي للأزمات لما تقوم عليه من أسس سليمة غير مبالغ فيها ولكنها معتمدة على الاعتدال، فأصبحت نموذجاً يحتذى به بعد الأزمات التي هزت عالم الأعمال في النظام الرأسمالي، ولعل اليوم العالم ينتبه إلى السياسات الإسلامية في مجالات البنوك ويوجه الأنظار نحوها بسبب أنها مفهوم موازي تماماً لمفهوم البنوك الشاملة والتي تقدم خدمات شاملة من تجارية ومتخصصة واستثمار وأعمال... وتبعاً لما تقدم فإننا نخلص هنا إلى هذا الشكل الذي يدعم خدمة المنهجية الأخلاقية للبنوك الإسلامية للتنمية المستدامة كما يلي :

الشكل رقم (1) : خدمة المنهجية الأخلاقية للبنوك الإسلامية للتنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الباحثة.

وكما هو ملاحظ أعلاه يبين هذا الشكل الربط وأوجه تلاقي المنهجية الأخلاقية للبنوك الإسلامية لخدمة جوانب التنمية الاقتصادية من : 1. اقتصادي، وذلك من خلال التعاليم الإسلامية للفرد من عدم اكتناز لوسائل النقد، واعتماد الصدق في المعاملات، أين تهدف البنوك الإسلامية لتحقيق الأرباح لصالح المساهمين وزيادة وارداتهم المالية، بالإضافة إلى طبيعة عمل البنوك التي هي ليست مؤسسات مالية بحتة، ولكنها مؤسسات شبه اقتصادية كونها تساهم باستثمار الأموال في مجالات تخدم التنمية الاقتصادية للبلد ؛ 2. اجتماعي، من جانب آخر فإن إستراتيجية الشريعة الإسلامية للبنوك الإسلامية هي خطط تعتمد في روحها على أساس أخلاقي، من حيث حفظ أموال المتعاملين وتحقيق التكافل الاجتماعي والانخراط في تقديم حلول لمشاكل مجتمعية .. ؛ 3. بيئي، حيث تنبذ الشريعة الإسلامية كل المظاهر والسلوكيات التي تعمل على الإضرار بالغير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل كل ما له علاقة بالإسراف والتبذير وهو ما تدعو له اليوم التنمية المستدامة بالحفاظ على موارد الكوكب، كما أن روح الشريعة الإسلامية تدعو بشكل مباشر وغير مباشر إلى دعم البيئة والحفاظ عليها، ومن هذا الجانب يمكن للبنوك الإسلامية دعم كل الاستثمارات والمؤسسات والأفراد الذين يعملون في جانب دعم البيئة مثل مشاريع الرسكلة وغيرها.

ومنه فقد سبق الاقتصاد الإسلامي النظم الوضعية الاقتصادية، ونرى اليوم هذه النظم تتجه نحو تبني المفاهيم الاقتصادية الشاملة، فنرى أن الاقتصاد الإسلامي قد التفت به وبمنهجيته الأخلاقية للبنوك أرقى مفاهيم النظام الرأسمالي "التنمية المستدامة"، الذي انفصل بسبب ظروف نشأته عن الدين وإعلاء النظرة العقلانية البراغماتية. وعليه، يمكن أخيرا أن نقبل الفرضية الرئيسية القائلة بـ: تخدم المنهجية الأخلاقية للبنوك في الاقتصاد الإسلامي التنمية المستدامة من خلال جوانبها الثلاث الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

4. الخاتمة :

مع ظهور الاقتصاد الحديث على يد المدرسة الكلاسيكية ومبادئها، عانى النظام الرأسمالي من عدد من الأزمات، كما ظهر على إثره النظام الاشتراكي كنظام مجابه له. وفي خمسينات القرن الماضي ظهر المفهوم الأخلاقي لرجال الأعمال وهو المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الذي تم تبنيه من قبل الحكومات الأوروبية والذي دخل في إطار مفهوم جديد هو التنمية المستدامة، مهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى كلي. وفي إطار تطور النظام الرأسمالي ونشوء واضمحلال النظام الاشتراكي ساهمت الأزمات المالية والاقتصادية في ترشيد النظام الرأسمالي الذي يتوجه اليوم نحو ترسيخ مفاهيم التنمية المستدامة. وهنا تظهر المنهجية الأخلاقية للبنوك في الاقتصاد الإسلامي لتحقيق هذا المفهوم خاصة بعد أزمة 2008 - حيث كانت تمارس المفاهيم الاقتصادية الإسلامية بشكل جزئي في بعض الدول الإسلامية، واليوم يتوجه الاهتمام الغربي نحو المنهجية الأخلاقية الاقتصادية في عمل البنوك في الاقتصاد الإسلامي، لما يحمله من قيم خلقية، بدت أنها فعلا موازية لما جاءت به التنمية المستدامة، حيث يدعو نظام الاقتصاد الإسلامي للنهوض بالجانب الاقتصادي حيث اليد العليا خير من اليد السفلى، وجعله في خدمة المجتمع وليس محاربا له، عكس ما أنتجته الرأسمالية من احتكار وطبقية وهو ما يخدم الجانب الاجتماعي ؛ ثم النهوض بالجانب البيئي وهو دعوته دائما لعدم الإسراف وعدم الإضرار بالغير من بعيد أو قريب. وعليه، فقد أثبتت المنهجية الأخلاقية للبنوك في الاقتصاد الإسلامي ريادتها وأسبقيتها في تحقيق مفهوم التنمية المستدامة في ظل توجه النظام الرأسمالي نحو الرشد والرقى للنهوض بكامل جوانب التنمية مؤخرا.

6. قائمة المراجع:

1. أحمد، أ. م. (2005). المفاهيم المحاسبية الملائمة للتطبيق في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف الربوية). ج. الموصل (Éd.), مجلة تنمية الرافدين، 27(77).
2. الاسدي، ش. و.ع.، عبد الحسن، ش. ن. (2019). المنهج الإسلامي في تأصيل العامل الخلفي في الاقتصاد الإسلامي). ج. البصرة (Éd.), مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، 44(1).
3. العبيدي، ن. ع.، صبر، أ. ب. (2013). المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الأزمة المالية العالمية لعام 2008 مصرف دبي الإسلامي حالة دراسة. (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 19(70).
4. العسالي، ج. و.، سويس، ط. ع. (2015). البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل). "ج. ز. عاشور (Éd.), مجلة دفاتر اقتصادية، 6(6).
5. الكريم، أ. ن. (2008). الصناعة المصرفية الإسلامية المفهوم والفلسفة، التحديات التي تواجهها والآفاق المستقبلية لها). ج. بغداد (Éd.), مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 14(51).
6. المحسن، أ. م. (2009). الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف). م. أ. والإعلان (Éd.),
7. المطارنة، ب. و.، الصافي، و. (2009). الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمة العالمية بين النظرية والتطبيق). ك. ب. الجامعة (Éd.), مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2(20).
8. الموسوي، ح. ي. و.، جواد، ك. ك. (2009). المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي). ج. القادسية (Éd.), مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 4(11).
9. الموسوي، ح. ي. و.، صبري، أ. (2016). تقييم كفاءة الأداء للمصارف الإسلامية العراقية -دراسة تطبيقية مقارنة مع المصارف الاماراتية للمدة (2014 - 2005) المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 47(12).
10. الموسوي، ح. ي. و.، عبد، ح. ع. (2011). أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية في تسويق عمان المالي للمدة (2008-1990). ج. بغداد (Éd.), مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 17(61).
11. بن منصور، ع. و.، جلطي، ر. غ. (2011). أهمية المصفاة الأخلاقية الشعبية في مناهج علم الاقتصاد الحديث.
12. ذكرى، أ. (1965). تاريخ النظريات الأخلاقية وتطبيقاتها العملية. (Vol. الطبعة الرابعة). القاهرة: دار الفكر العربي.
13. ساسية، م. (2008). المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية"، (أ. أ. أ. والاست (Éd.),
14. سامي، ش. أ. (2011). دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية). أ. العراقية (Éd.), مجلة العلوم الإسلامية، 1(1).
15. صالح، م. م. (2012). معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها"، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية). د. أ. -د. السني (Éd.), مدلة البحوث والدراسات الإسلامية.
16. عبد، م. م. س. (2018). معوقات عمل المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق). "ك. ب. الاقتصادية (Éd.), مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
17. فرنسوا، ش. ج. (2004). العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال، دعوة من أجل اعتماد أنثروبولوجيا شاملة). د. أ. للنشر (Éd.), ترجمة محمد هناد.
18. محمد، م. ر. (1998). تطور الفكر الأخلاقي في الفلسفة الغربية. القاهرة: دار أنباء للطباعة والنشر والتوزيع.
19. محمد، ر. ع. س. (2009). الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية). ك. ب. الاقتصادية (Éd.), مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2(20).
20. مصطفى، ح. (2004). الأخلاق بين الفلاسفة وعلماء الإسلام. بيروت: دار الكتب العلمية.
21. نجم، ن. ع. (2006). أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال. عمان: الأوراق للنشر والتوزيع.
22. Acquier, A., & Gond, J.-P. (2005). Aux sources de la Responsabilité Sociale de l'Entreprise. (Re) Lecture et analyse d'un ouvrage fondateur : Social Responsibilities of the Businessman d'Howard Bowen (1953).
23. Asquin, A., & Marion, S. (2005). La performance globale comme intention stratégique praticable pour le développement d'une activité artisanale. (A. d.-A. Artisanat, Éd.)
24. Charpateau, O. (2010). L'éthique en entreprise : un modèle d'interaction des valeurs. (2. c. Humaines, Éd.)
25. De Bry, F. (2005). « L'éthique, cœur du management. revue Ethique & Entreprise, Qualithique, différents articles,, Mensuel, n°167,,
26. Dejean, F., & Gond, J.-P. (2004). La responsabilité sociétale des entreprises : enjeux stratégiques et stratégies de recherche . Finance Contrôle Stratégie , 7(1).

- Dohou, ,, A., & Berland, ,, N. (2007). Mesure de la performance globale des entreprises. (2. C. Comptabilité, Éd.) .27
- Dohou-Renaud, A. (2009). Le système de management environnemental comme moyen de contrôle de la déclinaison et de .28
l'émergence des stratégies environnementales . (é. d. Thèse de doctorat en sciences de gestion, Éd.)
- El Malki, T. (2010). Environnement des entreprises, responsabilité sociale et performance: Analyse empirique dans le cas du .29
Maroc. (f. d. hèse de doctorat en science économique, Éd.)
- Eugène, B. (2005). Le développement durable . (d. I.—A.—C. publie avec le concours du centre national du livre, Éd.) revue .30
Agone, ,, 34 | 2005.,
- Keramidas, O., & al. (2010). Éthique et durabilité : Quelle construction, quelles analyses, quelles perspectives ? . W.P. n° 880, la .31
Journée Développement Durable de l'AIMS.
- Leininger-Frézal, C. (2009). Le développement durable et ses enjeux éducatifs. Acteurs, savoirs et stratégies territoriales . (U. L.- .32
L. II, Éd.) Thèse pour obtenir le grade de Docteur en Géographie.
- Rubinstein, M. (2008). Approche stratégique de la responsabilité sociale des entreprise, rentes de monopole et nouvelle .33
gouvernance d'entreprise. (a. c. l'objet d'une présentation au colloque organisé par le CNAM et le CEPN, Éd.)